

مجلس الأمن



القرار ١٨٣٧ (٢٠٠٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٩٤٦ المعقودة في ٣٠ تقویز/يولیه ٢٠٠٨

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد جميع قراراته السابقة وبيانات رئيسيه بشأن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا،

وإذ يشدد مرة أخرى على التزامه الراسخ بعملية السلام وبالتنفيذ الكامل والعاجل لاتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ١٨ حزیران/يونیه ٢٠٠٠ (S/2000/601) واتفاق السلام المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1183) (وال المشار إليهما فيما يلي بـ "اتفاقى الجزائر") بوصفهما أساساً لعلاقات السلام والتعاون بين إثيوبيا وإريتريا،

وإذ يعتبر أن إثيوبيا وإريتريا تتحملان مسؤولية مشتركة عن تنفيذ اتفاقى الجزائر اللذين اتفقا بمحبتهما على أن تعين الحدود وترسيمهما بواسطة لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا سيكونان نهائين وملزمين وعلى أن تتحترم قوات كل منهما سلامه المنطقة الأمنية المؤقتة،

وإذ يؤكد من جديد أن إثيوبيا وإريتريا تتحملان المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تسوية شاملة ودائمة للصراع الحدودي وتطبيع علاقاهما، وأن مجلس الأمن على أبهة الاستعداد لمساعدتهما في معالجة المسائل الجوهرية الأساسية، آخذًا في الاعتبار مصالح البلدين وشواغلهما،

وإذ يأسف لأن ما تضنه إريتريا من عقبات أمام عمل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا قد بلغ حدا يقوّض أساس ولاية البعثة، وأحbir البعثة على نقل مقرها مؤقتاً من إريتريا، وإذ يشدد على أن هذا النقل لا يمس باتفاقى الجزائر ولا بسلامه المنطقة الأمنية المؤقتة، وإذ يشير إلى إدانة مجلس الأمن السابقة لعدم تعاون إريتريا،



وإذ يشئ على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، هي وأفرادها العسكريون والمدنيون، من أجل أداء واجباتها رغم صعوبة الظروف، وإذ يعرب عن عميق تقديره للبلدان المساهمة بقوات لمشاركتها في عمل البعثة وتفانيها فيه،

وقد نظر في التقرير الخاص للأمين العام المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
 (S/2008/226)، وفي الرسائلين الواردين من إثيوبيا وإريتريا المؤرختين ١٧
 و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على التوالي، ردا على رسالي رئيس مجلس الأمن المؤرختين
 ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وفي الرسالة المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (S/2008/496)
 الواردة من الأمين العام ردا على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨،

١ - يقدر إيماء ولاية البعثة اعتبارا من ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، ويؤكّد أن إيماءها لا يمس بالتزامات إثيوبيا وإريتريا بمحض اتفاقي الجزائر؛ ويطلب إلى كلا البلدين التعاون تعاونا تاما مع الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بعملية تصفية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا؛

٢ - يطالب إثيوبيا وإريتريا بالوفاء الكامل بما عليهما من واجبات مقتضى اتفاقي الجزائر، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وامتناع كل منهما عن أي تهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأخرى، وتحجب الأنشطة العسكرية الاستفزازية؛

٣ - يؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام والمجتمع الدولي حاليا للعمل مع إثيوبيا وإريتريا لمساعدتهما على تنفيذ اتفاقي الجزائر وتطبيع علاقتهما وإحلال الاستقرار بينهما وإرساء الأساس لإقامة سلام شامل دائم بينهما، ويحث إثيوبيا وإريتريا مجددا على قبول المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مع إثيوبيا وإريتريا بحث إمكانية إقامة وجود للأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في سياق صون السلم والأمن الدوليين؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام إطلاع المجلس بانتظام على الحالة بين إثيوبيا وإريتريا وتقليل توصيات بشأنها حسب الاقتضاء؛

٦ - يقدر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.